القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الاسرائيلي، الجمعة-السبت 24-25 حزيران / يونيو 2022

في التقرير:

- **مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: شيرين أبو عاقلة قتلت بنيران الجيش الإسرائيلي**
- **المفوض العام للشرطة حول جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة: "لم نتصرف بشكل جيد، لكن لا حاجة قطع الرؤوس"**
- **حماس تعمل على توسيع الجبهة مع إسرائيل في لبنان**
- **وزير الخارجية التركي: أطلقنا مع إسرائيل عملية لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء**

مقالات

- **أصابع الاتهام**
- **الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تحول من قومي إلى ديني، ويجب أن ينتهي قريباً**

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: شيرين أبو عاقلة قتلت بنيران الجيش الإسرائيلي

القدس عاصمة فلسطين

"هآرتس"

أعلنت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يوم الجمعة، أن التحقيق الذي أجرته في قضية قتل صحفية الجزيرة شيرين أبو عاقلة، في جنين، يشير إلى أنها قتلت بنيران جنود الجيش الإسرائيلي. كما جاء في نتائج التحقيق أنه "لم يتم العثور على معلومات تشير إلى نشاط لمسلحين فلسطينيين" بالقرب من أبو عاقلة. وهذا يتناقض مع الاستنتاجات المؤقتة لتحقيق الجيش الإسرائيلي، والتي بموجبها لا يمكن تحديد ما إذا كانت الصحفية قد أصيبت برصاص الجنود أو مسلحين فلسطينيين. وفي بيان نشرته يوم الجمعة، دعت المفوضية السلطات الإسرائيلية إلى فتح تحقيق جنائي في القضية.

بحسب التحقيق الذي أجرته المفوضية، فقد أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية عدة رصاصات، عمدا، كما يبدو، على الصحفيين. وشمل التحقيق فحص الصور ومقاطع الفيديو التي تم التقاطها في مكان الحادث والتشاور مع الخبراء وإجراء مقابلات مع الشهود في مكان الحادث.

وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل بشيلت، إنها "تحث السلطات الإسرائيلية على فتح تحقيق جنائي في مقتل أبو عاقلة وجميع أعمال القتل والإصابات الخطيرة التي تسببت بها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية". وبحسب قولها، فإن حقيقة عدم فتح تحقيق جنائي حتى الآن في مقتل الصحفية "أمر مقلق للغاية". وفقا لبيانات

القدس عاصمة فلسطين

المفوضية، منذ بداية العام، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 58 فلسطينيا في الضفة الغربية، من بينهم 13 طفلا.

وقال الجيش ردا على ذلك "بعد التحقيقات التي قدمت في الأيام الأخيرة بطريقة منحازة – يعرض الجيش الإسرائيلي مجددا على الفلسطينيين نقل الرصاصة التي أصيبت بها أبو عاقلة. إن رفض الفلسطينيين نقل الرصاصة وإجراء تحقيق مشترك يشير إلى اعتباراتهم ". وأضاف المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أنه "منذ الحادث، يقوم الجيش الإسرائيلي بالتحقيق وفحص ملابسات مقتل الصحفية. كما أمر رئيس الأركان هذا الأسبوع بتوسيع فريق التحقيق، وبالتالي تمت إضافة ضابط كبير يتمتع بخبرة تقنية فريدة من قسم المخابرات." وأوضح الجيش أن تحقيقه "يشير إلى أنه لم يتم بأي حال من الأحوال، إطلاق النار عمدًا على الصحفية، وأنه لا يمكن تحديد ما إذا كانت قد قُتلت على يد مسلحين فلسطينيين أطلقوا النار من حولها بشكل عشوائي، أو على يد جندي إسرائيلي نتيجة خطأ".

وقال وزير الأمن بيني غانتس: "مرة أخرى أعبر عن أسفي لوفاة الصحفية شيرين أبو عاقلة. تستحق عائلتها وأصدقائها معرفة الحقيقة حول ملابسات وفاتها – ولا يمكن تحديد ذلك إلا من خلال الفحص الباليستي للرصاصة التي أصيبت بها وليس من خلال التحقيقات التي لا تربطها أي صلة بالواقع، مثل تلك التي نشرتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

القدس عاصمة فلسطين

المفوض العام للشرطة حول جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة: "لم نتصرف بشكل جيد، لكن لا حاجة قطع الرؤوس"

"هآرتس"

أشار مفوض الشرطة كوبي شبتاي، (يوم الخميس)، إلى ما حدث خلال تشييع جنازة الصحفية شيرين أبو عاقلة، حيث هاجمت قوة من الشرطة حاملي النعش وكادت تتسبب بسقوطه على الأرض. وقال شبتاي: "في خلاصة الأمر، لم نتصرف بشكل جيد، لكن لا ينبغي قطع الرؤوس في كل حادثة". وأضاف متحدثا في مؤتمر لنقابة المحامين في تل أبيب: "رؤية عناصر الشرطة وهم يضربون بالهراوات ليست الصورة التي أريدها ... هل كان يمكننا منعها؟ نعم. لقد تعلمنا واستخلصنا الدروس".

وفي إشارة إلى سلوك أفراد الشرطة خلال الجنازة، قال شبتاي إن نعش الصحفية تعرض للخطف من قبل عناصر معادية، على حد قوله. "كانت هناك اتفاقية مع العائلة حول مسار الجنازة، وعدد المركبات. هذه العناصر حسب تعريفي، هم نشطاء تخريب معادين – أشخاص قالوا للأسرة أن النعش ملكًا لهم".

يذكر أن التحقيق الذي نشرته الشرطة، الأسبوع الماضي، حول سلوك عناصرها خلال الجنازة، خلص إلى وجود أوجه قصور في قيادة القوات. وبحسب التحقيق، طُلب من رجال الشرطة استخدام القوة ضد حاملي نعش أبو عاقلة، لكن كان يمكنهم تجنب استخدام

القدس عاصمة فلسطين

الهراوات. على الرغم من ذلك، لن تتم مقاضاة أي من القادة أو اتخاذ أي إجراء تأديبي ضدهم، وفقًا للقرار الذي اتخذه المفوض مسبقًا.

حماس تعمل على توسيع الجبهة مع إسرائيل في لبنان

"يسرائيل هيوم"

في ظل التوتر بين إسرائيل ولبنان، التقى زعيم حماس، إسماعيل هنية، مساء الخميس، في بيروت، مع الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله. واستضاف الأخير هنية وكبار مسؤولي حماس الذين يزورون لبنان ويعقدون سلسلة محادثات ولقاءات مع جهات مختلفة.

وتطرق الزعيمان إلى أهمية الاستمرار في تعزيز محور المقاومة الإقليمية وإمكانية التعاون بين المنظمتين، في مواجهة التهديدات التي تواجه القضية الفلسطينية.

وحضر اللقاء صالح العاروري نائب هنية ونائب زعيم حماس في غزة خليل الحية. وتطمح حماس إلى توسيع الصراع مع إسرائيل وتحويل جنوب لبنان إلى جبهة أخرى للصراع المحتمل، إلى جانب غزة والضفة الغربية والقدس.

وزير الخارجية التركي: أطلقنا مع إسرائيل عملية لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء

"هآرتس"

القدس عاصمة فلسطين

أعلن وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، يوم الخميس، في ختام اجتماعه مع وزير الخارجية الإسرائيلي، يئير لبيد في أنقرة، عن البدء برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، إلى مستوى السفراء. وقد أعادت تركيا وإسرائيل سفيريهما في عام 2018، بعد أن أمرت وزارة الخارجية التركية السفير الإسرائيلي في أنقرة بمغادرة البلاد بعد مقتل متظاهرين فلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي على حدود قطاع غزة. ورداً على ذلك، أمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية القنصل التركي في القدس بالعودة إلى بلاده أيضًا – وذلك لأن السفير التركي نفسه قد أعيد بالفعل من قبل تركيا.

وقال لبيد، في ختام اللقاء مع جاويش أوغلو، إن إسرائيل تود أن تشكر الحكومة التركية على تعاونها في إحباط الأعمال الإرهابية الإيرانية في أراضيها، والتي قال إنها أدت إلى إنقاذ أرواح الإسرائيليين. وبحسب لبيد، فإن "هذه الجهود مستمرة. واليوم فقط وردت أنباء عن أن المخابرات التركية أحبطت مؤخرًا هجومًا إيرانيًا خطيرًا في إسطنبول، ونحن نشعر بالامتنان للحكومة التركية على أنشطتها المهنية والمنسقة".

وقال مصدر أمني إسرائيلي، في نهاية الأسبوع، إن التحذيرات من محاولة هجوم إيراني في تركيا ما زالت قائمة، وعلى الرغم من الاعتقالات التي نفذها الأتراك، "لم يتم إزالة التهديد بالكامل". وأضاف أن التحذير من السفر إلى إسطنبول ظل على أعلى مستوى وأنه "فقط عند إزالة التهديد بالكامل سيتم خفض تحذير السفر وفقًا لذلك".

القدس عاصمة فلسطين

وأشارت مصادر مطلعة على تفاصيل زيارة لبيد لتركيا إلى أن جوهرها أمني بالدرجة الأولى، وأن هذه خطوة أخرى في مسعى لتعزيز العلاقات بين البلدين. وسافر لبيد إلى أنقرة لعقد الاجتماع الذي تم الترتيب له مسبقًا على الرغم من الأزمة السياسية في البلاد، والإعلان عن حل الكنيست. وحقيقة تعيين لبيد رئيساً للوزراء في غضون أيام تعطي للزيارة أهمية إضافية في ضوء جهود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتوثيق العلاقات بين البلدين.

في الوقت نفسه، أعرب كبار المسؤولين في القدس عن شكوكهم بشأن جهود أردوغان لتسخين العلاقات بين البلدين. وأشاروا إلى أن إسرائيل تعمل على التقارب مع أنقرة بطريقة مدروسة، بسبب الخوف من تقلب أردوغان.

مقالات

أصابع الاتهام

عاموس هرئيل/ "هآرتس"

بينما فقدت وسائل الإعلام الإسرائيلية الاهتمام بالموضوع، منذ فترة طويلة، فإن الصحافة العالمية لا تتخلى عن قضية مقتل شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة الفضائية التي قُتلت في ضواحي جنين قبل نحو شهر ونصف. في الأسابيع الأخيرة، تم نشر ما لا يقل عن خمسة تحقيقات من قبل وسائل الإعلام الدولية، بما في ذلك قناة الجزيرة ووكالات

الأنباء الكبرى والصحف الأمريكية الكبرى، حول ملابسات وفاتها. كل هذه التحقيقات توجه أصابع الاتهام إلى إسرائيل باعتبارها مسؤولة عن إطلاق النار على الصحفية.

في المقابل، غيرت إسرائيل تدريجياً تقديراتها بشأن الحادث. في يوم مقتل أبو عاقلة، 11 مايو، حاول متحدثون إسرائيليون تحميل المسؤولية للمسلحين الفلسطينيين الذين تبادلوا إطلاق النار مع قوات الجيش الإسرائيلي أثناء دخولها إلى مخيم جنين للاجئين.

في الأيام التالية، مع اتضاح المزيد من التفاصيل، اعترف الجيش الإسرائيلي بوقوع إطلاق نار من الجانبين، وأنه تم التعرف على إطلاق نيران من قبل جندي من وحدة المستعربين "دوفدوفان" في المنطقة التي أصيبت فيها أبو عاقلة. ومع ذلك، ظهر ادعاءان رئيسيان. أولا، إذا كانت الصحفية قد أصيبت بنيران إسرائيلية، فهذا غير مقصود، وثانيًا، في الواقع، لا يمكن الوصول إلى الحقيقة، لأن السلطة الفلسطينية ترفض نقل الرصاصة التي أُخرجت من جسدها لإجراء فحص مشترك.

يجري التحقيق في القضية من قبل فريق في قيادة المنطقة الوسطى، برئاسة ضابط برتبة عقيد. وكما ورد في صحيفة "هآرتس" الشهر الماضي، قررت المدعية العامة العسكرية، الجنرال يفعات تومر – يروشلمي، عدم الأمر في هذه المرحلة بفتح تحقيق جنائي من قبل الجيش الإسرائيلي في ملابسات الوفاة. وبررت المدعية ذلك بقولها إن هذا "حدث حربي" ولا يُشتبه حتى الآن بارتكاب جريمة جنائية.

القدس عاصمة فلسطين

قبل نحو أسبوع أعلن الجيش الإسرائيلي عن ضم ضابط مخابرات كبير، متخصص في الجوانب التكنولوجية، إلى فريق التحقيق، لكن الإعلام العالمي لا يكتفي بذلك، ولا الإدارة الأمريكية. في كلا الجانبين يجدون صعوبة في فهم سبب عدم فتح تحقيق جنائي حول مقتل مدنية، وخاصة صحفية، أثناء تأدية وظيفتها. قد تطلب الولايات المتحدة عشية زيارة بايدن، توضيحات وتحديثات من إسرائيل بشأن وفاة أبو عاقلة، التي كانت تحمل الجنسية الأمريكية أيضًا.

كان من الممكن أن يؤدي اتخاذ قرار بفتح تحقيق جنائي إلى تخفيف بعض الضغط على إسرائيل، لكن في هذه المرحلة لا يوجد تغيير في قرار المدعية العسكرية العامة. ويعارض رئيس الأركان كوخافي وغيره من كبار المسؤولين بشدة إجراء تحقيق من قبل وحدة التحقيق العسكرية في القضية، على الرغم من أن سلطة اتخاذ القرار منوطة بالمدعية تومر يروشلمي وحدها. كما امتنع الجيش الإسرائيلي عن اتخاذ خطوة مرحلية، مثل ضم جنرال في الاحتياط، ليس خاضعًا لرئيس الأركان، إلى فريق التحقيق.

هنا يتطلب الأمر تقديم شرح تاريخي موجز. حتى عام 2000، كان مكتب المدعي العام العسكري يأمر بإجراء تحقيق من قبل وحدة التحقيقات العسكرية في كل قضية تقريبًا قتل فيها فلسطيني في حادثة مع الجيش الإسرائيلي. عندما اندلعت الانتفاضة الثانية وازداد عدد الحوادث تغيرت القواعد. في كل حالة موت، تم فتح تحقيق عسكري وقرر المدعي العسكري ما إذا يجب فتح تحقيق جنائي أيضًا، عادةً في الحالات التي تُقتل فيها نساء أو

القدس عاصمة فلسطين

أطفال أو مواطنين أجانب. في عام 2011، بعد أن تباطأت وتيرة الأحداث، أمر المدعي العسكري آنذاك، أفيحاي ماندلبليت، بإعادة التحقيق في كل حالة وفاة في الضفة الغربية، مع استثناءين: إحباط واضح لهجوم أو موت مسلح أثناء تبادل لإطلاق النار. في غزة، حيث لا توجد سيطرة إسرائيلية حقيقية، بقيت القواعد كما كانت عليه أيام الانتفاضة.

عندما كانت هناك انتقادات في الخارج لنشاطات الجيش الإسرائيلي في المناطق، وأثيرت مزاعم بارتكاب جرائم حرب، كانت إسرائيل ترد دائما بأنها قادرة على التحقيق مع نفسها. كدليل، تمت الإشارة إلى إجراء تحقيقات عملياتية، وخاصة التحقيقات الجنائية التي تم فتحها (على الرغم من أنها انتهت بعدد قليل جدًا من لوائح الاتهام). بالنسبة للتحقيق الجنائي، على الرغم من الاحتجاج العام الذي من المحتمل أن يثيره حول مسألة دعم الجنود، هناك ميزة للتحقيق العسكري فيما يتعلق بالوسائل المتاحة له. تستطيع وحدة التحقيق العسكري إجراء مناورات تحقيق، أو التنصت على المكالمات الهاتفية أو إجراء فحص على جهاز كشف الكذب، لكن كل هذا لم يتم حتى الآن وربما لن يحدث. هذا لن يسبب الضرر لكشف الحقيقة فحسب، بل سيضر ذلك أيضا ببقايا ثقة الصحافة الدولية والإدارة الأمريكية برواية الجيش الإسرائيلي.

<u>الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني تحول من قومي إلى ديني، ويجب أن ينتهي قريباً</u>

المحامي يورام رابد/"معاريف"

القدس عاصمة فلسطين

الصراع بيننا وبين الفلسطينيين هو صراع قومي بين الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية. إن تجاهل وجوده والامتناع عن محاولة إيجاد حل له (لاعتبارات سياسية داخلية بحتة) يسبب ضرراً قاتلاً لصورة الدولة وأخلاقها. هذا الضرر يخلق شرخًا آخذًا في الاتساع، داخل المجتمع اليهودي، وبينه وبين المجتمع العربي، وفي النهاية من سينقذنا.

إن دفن الرأس في الرمال وترك المجال العام للأقلية المسيانية المتطرفة، سيضع حداً لرؤية الدولة اليهودية والديمقراطية. والراية السوداء التي تعكس ذلك، تتمثل في إضفاء الشرعية على طلاب الحاخام كهانا لدرجة انتخابهم للكنيست، بل وربما تسليمهم مناصب وزارية في المستقبل، بما في ذلك الشرعية المعطاة للتصريحات العنصرية تجاه العرب وأفعال "شبيبة التلال".

تكتل اليمين (على عكس اليسار، الصامت ولا يفعل شيئًا، وبالتالي يتبنى مواقف اليمين) يعيد تأكيد معارضته لقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن لأسباب قومية (أرض الأجداد) والأمن الزائف (عمق استراتيجي)، لكن امتنعوا عن تقديم بديل آخر غير "سنجلس على حافة السيف إلى الأبد".

وطالما لم يتغير هذا الوضع، فإننا نسارع نحو عبور نقطة اللاعودة، بشأن قيام دولة واحدة بين البحر والأردن. يمكن لمثل هذه الدولة أن تكون دولة لجميع مواطنيها (والتي لن تكون

القدس عاصمة فلسطين

بعد ذلك بالطبع دولة يهودية، ما لم نطبق فكرة الترحيل)، أو دولة فصل عنصري، أي أن السكان الفلسطينيين سيكونون في موقف أدنى.

على الرغم من أنه في الفضاء السياسي العام الحالي، فإن السطحية والشعبوية هما اسم اللعبة ولا يسمحان بالتدخل في الحقائق وأحيانًا الاستنتاجات المستخلصة للتدخل في الحجج، سأستغل هذا المنبر لأقدم بعض الحقائق التاريخية، لأنني أعتقد أنه طالما يتم اطلاع الجمهور على معنى المعارضة المستمرة للدولة الفلسطينية، إلى جانب معرفة التاريخ ذي الصلة، سيكون من السهل على القيادة (التي ستمضي أمام المعسكر وليس خلفه) البحث عن حلول والحصول على إجماع واسع. لأنه لا يوجد إسرائيلي واحد ولا عربي إسرائيلي واحد يريد دولة لجميع مواطنيها أو دولة فصل عنصري. نصت خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1947 على تسليم حوالي 45٪ من أراضي إسرائيل للفلسطينيين وحوالي 55٪ لليهود. وبقيت القدس خارج الخطة، أي تحت السيطرة الدولية. وقد وافقت قيادة الاستيطان اليهودي في البلاد، بقيادة بن غوريون، على الخطة، بينما عارضها الفلسطينيون والدول العربية بشدة – مما أدى إلى حرب الاستقلال.

لبالغ أسف الفلسطينيين ومن حسن حظنا أن المعركة انتهت بتقسيم الأراضي الواقعة غربي الأردن بنسبة 22٪ للفلسطينيين و78٪ لإسرائيل، وتقسيم القدس.

خلقت حرب الاستقلال مشكلة أساسية وهي مشكلة اللاجئين. من بين 1.3 مليون فلسطيني كانوا يعيشون بين الأردن والبحر عشية الحرب، أصبح حوالي 640 ألف لاجئين. الباقي،

القدس عاصمة فلسطين

160 ألفاً، بقوا داخل أراضي إسرائيل، بمن فيهم أولئك الذين تمكنوا من العودة قبل قرار إغلاق الحدود، ونحو 500 ألف يعيشون منذ البداية في الأراضي التي بقيت في أيدي الفلسطينيين. بعض هؤلاء اللاجئين هربوا بمبادرة منهم، وبعضهم فر بعد تعرضهم للترهيب (بعد قضية دير ياسين) وتم ترحيل بعضهم (ترانسفير).

حالة اللجوء لم تنشأ، بالطبع، بسبب الهروب أو الترحيل، ولكن نتيجة لقرار بن غوريون التاريخي – وهو القرار الذي يأتي في المرتبة الثانية بعد قرار إعلان الاستقلال – بعدم السماح لهم بعودتهم إلى الأراضي الإسرائيلية، كما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات وقف إطلاق النار، وعدم دفع أي تعويض لهم عن ممتلكاتهم. الأساس المنطقي للقرار واضح. كان هناك حوالي 600 ألف يهودي وحوالي 160 ألف عربي في إسرائيل في ذلك الوقت، لذلك إذا تم السماح بعودة اللاجئين، فإن اليهود سيصبحون أقلية.

منذ حرب الاستقلال، كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية وفتح هو "اليهود إلى البحر". في تشرين الثاني 1988 كان هناك تغيير جذري في نظرتهم. فقد اعترف المجلس الوطني الفلسطيني بأنهم أخطأوا في ردهم على خطة التقسيم ولذلك عوقبوا، وأنه من الآن فصاعدا يوافقون على مبدأ دولتين لشعبين. كان ذلك بمبادرة من أبو مازن، وبترحيب من عرفات.

وافق الفلسطينيون على دولتين على أساس حدود عام 1967 (22٪ –78٪) وفق معادلة السلام مع مصر – انسحاب حتى آخر متر مربع. وكرر المجلس الوطني هذا الموقف

القدس عاصمة فلسطين

عام 1993 عندما صادق على اتفاقية أوسلو، وكانت المشكلة في أنهم تحدثوا عن ذلك في نفس واحد مع المطالبة بحق العودة لأربعة ملايين لاجئ.

في عام 2002، نُشرت مبادرة جامعة الدول العربية (التي تضم 22 دولة عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية)، والتي بموجبها ستوقع جميع الدول العربية اتفاقية سلام مع إسرائيل إذا وافقت إسرائيل على دولتين على أساس حدود عام 1967. أما بالنسبة لحق العودة فقد قيل لأول مرة أن الحل سيكون بالاتفاق.

كما نُذكّر باتفاقيات السلام مع مصر والأردن والاتفاقيات الإبراهيمية، التي خلقت، من جهة، الوهم بأن الصراع مع الفلسطينيين يمكن احتواؤه إلى الأبد، والسماح لقيادتنا بعدم الانشغال فيه، من منطلق مقولة "الطوفان من خلفنا". ومن ناحية أخرى، يمكن للدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام معنا أن تساعد في إيجاد حل.

توراة، شعب، أرض

ما دمنا نتحدث عن الصراع، فإنه من المستحيل عدم الحديث عن الوضع الراهن في الحرم القدسي والذي كثيرًا ما يتم التعامل معه. هذا ليس قانونًا أو أنظمة، ولكنه نظام سلوك غير مكتوب، تم إنشاؤه والحفاظ عليه بحكمة من قبل المستوى السياسي منذ عام 1967.

من المهم أن نتذكر أن المكان يستخدم كمسجد منذ حوالي 1500 عام وكمركز ديني للمسلمين بشكل عام. منح الإذن لليهود بالصلاة في الحرم القدسي يشبه منح الإذن

القدس عاصمة فلسطين

للمسلمين بالصلاة عند حائط المبكى، أو صلاة اليهود في كنيسة القيامة. وإذا نسي أحد، طوال 25 عاما تقريبا، بدأت في أواخر السبعينيات، تواجدت قيادة براغماتية في البلاد فيما يتعلق بقضية العرب والفلسطينيين. بيغن (اتفاقية السلام مع مصر وخطة الحكم الذاتي)؛ رابين (اتفاقية السلام مع الأردن واتفاقيات أوسلو)؛ نتنياهو (اتفاقيات واي بشأن استمرار تطبيق اتفاقيات أوسلو واتفاقية الخليل لتقسيم المدينة)؛ باراك (الانسحاب من لبنان والمفاوضات مع عرفات)، شارون (خطة فك الارتباط)، أولمرت (مفاوضات مع أبو مازن). وبالطبع التأييد المعلن لرابين ونتنياهو وباراك وشارون لقيام دولة فلسطينية.

الخطر المتزايد هو أنه منذ عام 1974، عندما تأسست حركة غوش إيمونيم وبدء المشروع الاستيطاني، أصبح الصراع قوميًا ودينيًا بشكل متزايد. غوش إيمونيم، على عكس الصهيونية، وضعت الإيمان – بل والمسيانية بشكل أكبر – قبل القومية. في السنوات الأخيرة، قامت الأقلية المتطرفة داخل الصهيونية الدينية بجر الحركة، بل وحتى جزء من الجمهور العلماني، إلى تغيير النموذج: منذ الآن فصاعدًا، لا تقل "توراة، شعب، أرض" بل "أرض، شعب، توراة" – مما يعني دولة واحدة بين الأردن والبحر. وكل ذلك باسم الله، وهؤلاء يستغلون الفراغ الناجم عن تجاهل القيادة – ويسيطرون على الخطاب العام.

كلما سيطر الدين على الصراع (وبالتالي على طابع دولتنا)، لن يبقى من الممكن إيجاد حل، لأنه من ذا الذي سينتهك كلام الله، وهناك إله واحد فقط. أنا متأكد من أننا إذا اطلعنا الغالبية المعتدلة والصامتة (العلمانية والدينية، من اليمين

القدس عاصمة فلسطين

واليسار) على كل هذا، فسوف تنهض وتقول كلمتها من أجل الأجيال القادمة، بأننا نريد الحياة. ويجب التأكيد، من الواضح أن الصراع ليس له حل سحري وبالطبع هناك حاجة إلى اثنين لرقصة التانغو، لكن يجب ألا نستخدم هذه الأعذار لتجنب البحث عن الحل. والدليل على ذلك – اتفاقيات السلام بين إسرائيل وبعض الدول العربية، والتي بدت في الماضي أشبه بأحلام في الأفق.

--

كان الكاتب مستشارًا لرئيس الوزراء أرييل شارون وشريكًا في حوار سري مع الفلسطينيين في الأعوام 2006–2009.